UKJAES

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

ISSN 2222-2995
University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

Yahya, Modrika Dhanun; Al-Fakhri, Omar Hisham Sabah & Zeno, Zina Abdel Qader, The nature of inflation in some Arab countries and its impact on their economic growth for the period 1990-2020. *University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science* (2023) 13 (1): 29-39.

The nature of inflation in some Arab countries and its impact on their economic growth for the period 1990-2020*

Modrika Dhanun Yahya [1*], Omar Hisham Sabah Al-Fakhri [2], Zina Abdel Qader Zeno [3]

[1] *Instructor/Faculty of Medicine, University of Al Mosul, Mosul, Iraq*
[2] *Instructor/Faculty of Business and Economics, University of Al Mosul, Mosul, Iraq*
[3] *Directorate of Interior Departments, University of Al Mosul, Mosul, Iraq*
mudrikady@uomosul.edu.iq[1*], omer_hisham@uomosul.edu.iq[2], abo522479@gmail.com[3]

Abstract. Economic growth is a major goal of economic policy, and this goal depends on the availability of adequate financial and natural resources to produce the largest possible amount of goods and services. The research problem enables the high rates of inflation in some Arab countries, including Egypt, Tunisia and Jordan. The research aims to study the impact of inflation on economic growth in the mentioned Arab countries during the period 1990-2020, based on the hypothesis that inflation contributes to varying effects on the economic growth of the countries under discussion. The rate of economic growth in addition to the inflation rate variable, namely: the foreign exchange rate, the deficit in the state's general budget, government support and loan values, and a standard model was applied in several formats based on time series data, the method of regular and weighted least squares, and the E-Veiws10 program, and a number of conclusions were reached. The most important of them was that the structural imbalance in the economies of the countries of the research sample is one of the most important reasons that led to the emergence of the problem of inflation and its repercussions on their economic growth.

Keywords: Arab countries, economic growth, inflation.

IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (13) المجلد (1): P-P 29-39

طبيعة التضخم في بعض البلدان العربية واثره في نموها الاقتصادي للمدة ١٩٩٠-٢٠٢٠

مدركة ذنون يحيى[١] ، عمر هشام صباح الفخري[٢]، زينة عبدالقادر زينو[٣]

[١] كلية الطب، جامعة الموصل، الموصل، العراق
[٢] كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الموصل، العراق
[٣] مديرية الاقسام الداخلية، جامعة الموصل، الموصل، العراق
[٣] abo522479@gmail.com ، [٢] omer_hisham@uomosul.edu.iq ، [*١] mudrikady@uomosul.edu.iq

المستخلص. يعد النمو الاقتصادي هدفاً رئيساً من اهداف السياسة الاقتصادية وهذا الهدف يعتمد على مدى توفر الموارد المالية والطبيعية الملائمة لإنتاج اكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات. تشير مشكلة البحث الى ارتفاع معدلات التضخم في بعض البلدان العربية شملت كل من مصر وتونس والأردن. يهدف البحث إلى دراسة اثر التضخم في النمو الاقتصادي في البلدان العربية المذكورة خلال المدة ١٩٩٠-٢٠٢٠ معتمداً على فرضية مفادها أن التضخم يساهم بتأثيرات متباينة في النمو الاقتصادي للبلدان قيد البحث، ومن اجل اثبات فرضية البحث اعتمدت مفاهيم النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة في تحديد المتغيرات المؤثرة في معدل النمو الاقتصادي إلى جانب متغير معدل التضخم وهي: سعر الصرف الاجنبي والعجز في الموازنة العامة للدولة والدعم الحكومي وقيم القروض، وتم تطبيق نموذج قياسي بعدة صيغ بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية وطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية والموزونة وبرنامج E-Veiws10، وتم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات كان اهمها ان الاختلال الهيكلي في اقتصادات دول عينة البحث يعد من أهم الاسباب التي ادت إلى ظهور مشكلة التضخم وانعكاساته في نموها الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: البلدان العربية، تضخم، النمو الاقتصادي.

Corresponding Author: E-mail: mudrikady@uomosul.edu.iq

١ المقدمة

يعرف التضخم على انه ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار بحيث ينتج عنه فائض في الطلب الذي يزيد عن مقدرة العرض، والتضخم لا يعني مجرد انتقال السعر من مستوى معين إلى مستوى آخر أعلى منه فحسب بل يعني استمرار الاسعار بالارتفاع وبصورة متواصلة وهذا يعني انه التضخم عملية حركية وليس حالة من حالات السكون.

يعد التضخم من المشكلات الاقتصادية الرئيسة التي تعاني منها معظم اقتصادات البلدان النامية وبعض البلدان المتقدمة، وعلى الرغم من اهتمام الاقتصاديين بهذه الظاهرة لكن يوجد جدلاً كبيراً بينهم في اسبابها واثارها الاقتصادية والاجتماعية في النظم الاقتصادية المختلفة وافضل السياسات التي يتعين الاعتماد عليها لتدنية آثاره غير المرغوب بها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

يشير التاريخ الاقتصادي إلى ان ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي صاحبه ارتفاع في معدلات التضخم وكما حصل في انكلترا وفرنسا واسبانيا خلال مدة القرنين السادس عشر والسابع عشر وقد صاحب ذلك ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وخلال عقدي الاربعينات والخمسينات من القرن الماضي كان النمو الاقتصادي مصحوباً بارتفاع في المستوى العام للأسعار في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء.

مشكلة البحث:

يعد التضخم من المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها معظم البلدان النامية لأسباب تتعلق بطبيعة هياكلها الاقتصادية واندماجها بالسوق العالمية وخضوعها لتوجيهات وشروط صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، وهذا الوضع ابعد هذهِ البلدان عن ادارة اقتصاداتها وفسح المجال امام الاستثمارات الاجنبية والشركات متعددة الجنسية للتسلل إلى اقتصادات هذهِ الدول من خلال قناة ميزان المدفوعات التي تعد القناة الاساسية لنقل التضخم العالمي وذلك أحدث تزايداً في السيولة النقدية التي أدت إلى رفع الاسعار المحلية، وما يترتب على ذلك انخفاض في سعر الفائدة الامر الذي يزيد من حجم الانفاق الاستثماري ومن ثم يزداد حجم الطلب الكلي الفعال، يلي ذلك ظهور ضغوط تضخمية اضافية على الاسعار المحلية التي تنسحب في هيكل التكاليف فيرتفع متوسط تكاليف الوحدات المنتجة وتنخفض القوة الشرائية لأفراد المجتمع ولاسيما فئات الدخل المحدود وذلك يقلل من مقدرتهم في الحصول على القدر المناسب من المنتجات الضرورية وفي مقدمتها الغذاء.

أهمية البحث:

تظهر اهمية البحث من اهمية العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم اذ اكدت العديد من الدراسات التطبيقية للبنك الدولي وجود علاقة وثيقة بين المتغيرين، إذ يؤثر ويتأثر كل منها بالآخر لان ارتفاع معدلات التضخم تؤدي إلى رفع معُدلات العجز في الموازنة العامة للدولة ونقص في المعروض السلعي مما يتطلب زيادة الاستيرادات الاجنبية لتلبية حاجات الطلب الداخلي وذلك يحدث ضغوط تضخمية اضافية على الموازنة العامة للدولة، فضلاً عن ان تزايد الاحتياجات الاجنبية تدفع باتجاه زيادة الاصدارات النقدية الجديدة التي تعتبر من ابرز العوامل التي ترفع معدلات التضخم التي تنعكس اثارها في تدني القوة الشرائية لوحدة النقد لأنها تتأثر بالسياسة النقدية للدولة من خلال تزايد العرض النقدي وما لذلك من دور بالغ الاهمية في خفض معدلات النمو الاقتصادي للدولة.

هدف البحث:

تشكل الضغوط التضخمية في البلدان العربية قيد البحث تحدياً كبيراً امام نموها الاقتصادي إذ يؤدي التضخم الذي تزيد معدلاته عن ٢٥% سنوياً إلى تباطؤ معدل نموها الاقتصادي اما إذا ازدادت معدلاته عن ٤٠% سنوياً فقد يُسهم في وقف معدل النمو المذكور لأنه يشوه قرارات الانتاج والاستثمار، لذا يهدف البحث إلى دراسة اثر التضخم في النمو الاقتصادي في كل من مصر وتونس والأردن خلال المدة ١٩٩٠-٢٠٢٠.

فرضية البحث:

يؤثر التضخم في معدل النمو الاقتصادي، ويعتمد هذا التأثير على طبيعة القطاعات الاقتصادية وكفاءة اداء السياسات المعتمدة في دول عينة البحث في التعامل مع هذه الظاهرة، لذا يعتمد البحث على فرضية مفادها ان التضخم وعدد من المتغيرات الاخرى المتمثلة في سعر الصرف الاجنبي وقيم العجز في الموازنة العامة للدولة والدعم الحكومي والقروض تسهم بتأثيرات متباينة في النمو الاقتصادي وفي عدد من البلدان العربية خلال المدة المذكورة أنفاً.

منهج البحث:

١. **أسلوب البحث:** اعتمد البحث في منهجه على اسلوب الربط بين الاتجاه الوصفي الذي يستند إلى الدراسات النظرية التي درست هذا الموضوع، والاتجاه الكمي الذي يستند إلى طرائق الاقتصاد القياسي واساليبه ومن ثم تفسير نتائج الاسلوب الكمي لتقييم الجانب التطبيقي من الدراسة.

٢. **اختيار البلدان العربية موضوعة البحث:** من اجل اثبات فرضية البحث وتطبيق الجانب الكمي في الدراسة اختيرت عدد من البلدان العربية لتكون عينة لدراستنا وهي كل من مصر وتونس والأردن، اما عن سبب اختبار هذه البلدان فذلك يعود للآتي:

أ. ارتفاع معدلات التضخم في اقتصاداتها.

ب. تأثر نموها الاقتصادي في معدلات التضخم المرتفعة فيها.

٢ العرض المرجعي والدراسات المعاصرة لأثر التضخم في النمو الاقتصادي

لقد اسهم الاخفاق الذي تحقق في مسيرة التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية في ظهور بدائل طرحتها البلدان المتقدمة تمثلت في إقامة السوق الشرق أوسطية والشراكة الاوربية المشتركة التي ادت إلى حدوث انفصال حاد بين الاقتصادات النامية الامر الذي جعلها عرضة لمنافسة الدول المتقدمة، واصبح التضخم الذي وصلت نسبته في عدد من البلدان النامية إلى ١٢٠% يزاول تأثيره السلبي في انتاجها من خلال رفع التكاليف، وعلى وارداتها من خلال تغير الاسعار النسبية بين المنتجات المحلية والاجنبية لأنه اكسب الاخيرة ميزه سعرية معينة بحيث اصبحت ارخص سعراً من المنتجات المحلية، ومن هذا الشأن ارتأينا تسليط الضوء على اهم الدراسات التي تناولت موضوع التضخم واثره في النمو الاقتصادي وبحسب تسلسلها التاريخي بحيث يمكن الاعتماد عليها في تحليل ومناقشة مشكلة البحث.

في عام ٢٠١١ أوضح الجراح في دراسته عن مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية بان التضخم من اهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه معظم اقتصادات دول العالم النامي والمتقدم لكون تأثيره يمتد الى قطاعات الافراد والاعمال والقطاع الحكومي اذ شهدت العقود الماضية ارتفاعات كبيرة في معدلات التضخم العالمية اثرت سلباً في معدلات نموها الاقتصادي ولاسيما في البلدان المتقدمة، ويؤكد الباحث بان طبيعة العلاقة بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي لاتزال محل جدل بين الاقتصاديين الا ان اغلب الدراسات التجريبية توصلت الى نتيجة مفادها وجود علاقة وثيقة بين المتغيرين اذ تنخفض معدلات النمو الاقتصادي مع كل زيادة في معدلات التضخم، واكد الباحث بأن التضخم الذي ينشأ في البلدان النامية يكون نتيجة لعوامل داخلية منها عجز

الميزانية الحكومية وتخلف طرائق تمويل الدين العام وطبيعة السياسات النقدية المتبعة والتغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد، اما العوامل الخارجية فتتمثل في معدلات التبادل التجاري وارتفاع معدلات الفائدة العالمية وطبيعة البيئة الاقتصادية العالمية (الجراح، ٢٠١١،١٨).

وفي عام ٢٠١٥ اوضح كل من Bhattacharya and Gupta في دراستهم عن التضخم الاقتصادي في الهند الذي وصل إلى معدلات مرتفعة خلال المدة ٢٠٠٦-٢٠١٣ بلغت نسبتها نحو ٩% ثم رافق ذلك طفرات متفرقة من التضخم المرتفع والمستمر الذي اسهم في زيادة تكاليف المدخلات مثل الوقود والاجور واسعار المواد الاولية وذلك عكس اثره في رفع مؤشر اسعار اغلب انواع المنتجات وفي مقدمتها الحبوب الاستراتيجية الامر الذي خلق فجوة بين الكميات المعروضة والمطلوبة من مختلف انواع السلع مما تطلب من الحكومة الهندية التوجه نحو الاستيراد الاجنبي لعزوف المنتجين المحليين عن الانتاج بسبب ارتفاع اسعار المدخلات والمنتجات النهائية، وفي هذه الدراسة اكد الباحثان بأن للتضخم المستورد دور كبير في رفع معدلات التضخم في الهند، أما عن أهم استنتاجات الباحثان هي ضرورة تحديد العوامل التي تؤدي إلى رفع معدلات التضخم وهي اسعار الوقود والمدخلات واجور الايدي العاملة يساهم في ذلك الدعم الذي تقدمه الدولة، واوصى الباحثان اعتماد سياسات نقدية تحد قدر الإمكان من زيادة الكميات المعروضة من النقود لما لذلك من دور بالغ الاهمية في كبح جماح التضخم (Bhattacharya & Gupta,2015,22).

وفي عام ٢٠١٥ أوضحت خضور في دراستها عن التضخم واثره على الميزان التجاري السوري وجود علاقة متبادلة بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي وأشارت إلى أن العديد من دراسات البنك الدولي توصلت الى نتيجة مفادها وجود علاقة وثيقة بين المعدلات المرتفعة من التضخم وتدني معدلات النمو الاقتصادي في اغلب البلدان النامية، اذ يؤثر كل منهم بالاخر ويتأثران معاً بعوامل أخرى مثل العجز في الموازنة العامة للدولة والنقص في المعروض السلعي، وتؤكد الباحثة في دراستها بأن معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة يجب ان تتزامن مع خفض في معدلات التضخم وذلك لوجود زيادة في العرض تقابله زيادة في الطلب باستثناء المراحل الاولى من التنمية التي يكون فيها الطلب اكبر من العرض، وتشير الباحثة ايضاً الى ان معدلات النمو المنخفضة تقود الى حدوث معدلات تضخم مرتفعة بسبب انخفاض العرض المحلي من السلع والخدمات وذلك يتطلب زيادة الاستيرادات، التي تؤدي الى حدوث ضغوط كبيرة على الموازنة العامة للدولة وبالتالي رفع معدلات التضخم (خضور، ٢٠١٥، ٢٥).

وفي عام ٢٠١٧ أوضح Louw في دراسته عن التضخم بأن دول جنوب افريقيا شهدت زيادات سريعة في معدلات التضخم خلال المدة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ والذي ادى إلى ارتفاع في اسعار عدد كبير من السلع، واوضح الباحث بأن تغيرات اسعار الصرف كانت بمثابة العوامل الاساسية في رفع اسعار المدخلات التي تنتج عنها تأثيرات غير ايجابية في معدلات النمو الاقتصادي إلى جانب تعثر السياسة النقدية فيها التي اسهمت في تحقيق الغرض المذكور فضلا عن السلع المستوردة، ويشير الباحث إلى امكانية الجمع بين متغيرات السياسة الهيكلية والنقدية واعتمادها معاً من اجل خفض معدلات التضخم والحد من الاستيراد الاجنبي، واعتماد اسلوب التسعير لبعض انواع السلع، واوصي الباحث بضرورة معالجة الآثار السلبية التي خلفها الاستيراد الاجنبي واعتماد سياسات دقيقة في تحديد اسعار صرف العملة المحلية وبالصيغة التي تحفز المنتجين على الانتاج والتصدير واصلاح البنى التحتية في القطاعات الاقتصادية والحد من الاستيراد الاجنبي وزيادة الانتاجية واعتماد سياسة نقدية ملائمة تسهم في خفض معدلات التضخم (Louw, 2017, 33).

وفي عام ٢٠٢٠ اوضح Mekonen في دراسته عن النمو الاقتصادي والتضخم في اثيوبيا بأن القطاع الزراعي فيها هو القطاع الرئيس الذي يسهم في الحد من معدلات الفقر وخلق فرص عمل واحد اهم قنوات توريد العملات الصعبة من عوائد الصادرات الزراعية ويسهم وبنسبة ٥٠% في الناتج المحلي الاجمالي ويعمل فيه نحو ٨٠% من قوة العمل ويورد ٩٠% من النقد الاجنبي وفي هذه الدراسة يوضح الباحث بأن اقتصاد اثيوبيا كان اقتصاداً قوياً فيه معدلات منخفضة من التضخم الا انه شهد ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار بلغ ٤٥% للأعوام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وارتفع معدل التضخم إلى ٣٣.٢٥% خلال نفس الفترة وارتفع سعر الغذاء في الاعوام المذكورة بنسبة ٤٠% عن سعرها عام ٢٠١٢، ومن هذا الشأن سعى صناع السياسة الاقتصادية فيها إلى اعتماد مختلف انواع السبل والسياسات الهادفة لخفض معدلات التضخم ومنح القطاع الزراعي الاولوية على بقية القطاعات الاخرى من خلال تطوير بناه التحتية وتوفير مختلف انواع المدخلات عالية الانتاجية وتقديم الحوافز والقروض بشروط ميسره بهدف زيادة الناتج الزراعي والحد من معدلات التضخم، اما عن اهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث هي أن التضخم اسهم بتأثيرات غير ايجابية في النمو الزراعي والاقتصادي، إذ تراجعت معدلات الانتاجية الزراعية لوحدة المساحة وقوة العمل، واوصى بأستخدام سياسة مالية ونقدية تخفض معدلات التضخم وترفع كفاءة استخدام متغيرات الاستثمار في القطاع الزراعي وبالصيغة التي ينتج عنها زيادة في الناتج الزراعي من خلال استصلاح الاراضي وتشجيع اعتماد المكننة الحديثة فضلا عن التوسع في مجالات التدريب والخدمات الارشادية (Mekonen,2020,16).

٣ مفاهيم وانواع واسباب التضخم

تعددت مفاهيم التضخم في الفكر الاقتصادي من خلال كتابات العديد من الاقتصاديين الذين درسوا هذه الظاهرة، وقد اتفقت اراء اغلب هؤلاء بأن التضخم: هو عبارة عن الزيادة في كميات النقود المتداولة الى الحد الذي تؤدي الى حدوث انخفاض في قيمتها وذلك ينعكس في رفع مستويات الاسعار المحلية مع ثبات مستويات الدخل بحيث يؤدي التضخم الى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد.

أنواع التضخم:

يتسم التضخم بتعدد انواعه واختلافها باختلاف المعيار المستخدم للتمييز فيما بينها الا ان هذه الانواع غير منفصلة عن بعضها لانها تمتاز بالاشتراك في الخصائص التي تجمع بينها وهذه الأنواع هي:

أولاً: انواع التضخم من حيث قوته:

١. **التضخم الجامح:** هو أخطر انواع التضخم وفيه ترتفع الاسعار بمعدل كبير جداً وتتناقص قيمة العملة الى ان تصبح زهيدة ومنخفضة جداً وهو تضخم تصاعدي ترتفع فيه الأسعار والأجور تدريجياً وذلك يؤدي الى زيادة الضغوط على الاسعار وماينتج عن ذلك مزيد من التضخم (مصطفى، ٢٠٢٠، ١٠٥-١٣٠).

٢. **التضخم الزاحف أو التدريجي أو المتسلق:** وهو ذلك النوع من التضخم الذي يرتفع فيه المستوى العام للأسعار بشكل متوسط وتختلف آراء الاقتصاديين في تفسير هذا النوع من التضخم اذ يرى بعضهم على انه ارتفاع بسيط في الأسعار بينما يرى البعض الآخر ان الآثار التراكمية لهذا النوع من التضخم تكون شديدة وتتضاعف بسرعة وقد يتحول الى شديد أو جامح (DePaula, *et.al.*,2017, 183-202).

ثانياً: أنواع التضخم من حيث موقف الدولة منه:

١. **التضخم المكبوت (المقيد):** وهي الحالة التي يظل فيها المستوى العام للأسعار ثابتاً وهذا الثبات يكون على حساب تراكم قوي يمكن أن يسبب ارتفاعاً انفجارياً في المستوى العام للاسعار في مرحلة لاحقة وعادة يسود هذا النوع من التضخم في البلدان ذات الاقتصاد المخطط والتي تهيمن الدولة فيه على الاقتصاد. (Drábek,*et.al.*,1994,146-174).

٢. **التضخم الطليق:** يتميز هذا النوع من التضخم بارتفاع سريع في الأسعار والأجور والنفقات ولاتتدخل الدولة في منع ارتفاع الاسعارلذا يترك طليقاً (De Paula,*et.al.*,2017,183-202).

ثالثاً: أنواع التضخم من حيث الاسباب والظروف المساعدة:

١. **التضخم الطبيعي الاستثنائي:** هو تضخم غير اعتيادي ينشأ بسبب ظروف غير طبيعية مثل الزلازل، البراكين، انتشار الاوبئة والامراض، الفيضانات والاعاصير كما حدثت الزلازل والبراكين والمد البحري في تسونامي عام ٢٠٠٤ (السالم وآخرون، ٢٠١٩، ٣٥٤).

٢. **تضخم الطلب:** هو ارتفاع في المستوي العام للاسعار نتيجة زيادة الطلب الكلي للسلع والخدمات عن العرض الكلي، ويحدث هذا النوع في حالة عجز الميزانية العامة للدولة اذ تزداد النفقات عن الايرادات فتضطر الدولة الى زيادة الكتلة النقدية من خلال الاصدار النقدي الجديد (Gurvich,*et.al.*,2019,249-278).

٣. **تضخم التكاليف:** ينشأ هذا النوع من التضخم عندما ترتفع اسعار خدمات عوامل الانتاج بنسبة اكبر من نسبة ارتفاع ناتجها الحدي (Gylfason & Lindbeck,1982,430-455).

٤. **التضخم المستورد:** يظهر هذا النوع من التضخم في البلدان النامية والصغيرة التي تستورد معظم انواع السلع والخدمات فنتيجة لارتفاع الاسعار في الدول المصنعة والمصدرة ترتفع اسعار السلع في الدول المستوردة ويظهر فيها التضخم (Nell,2004, 1431-1444).

٥. **التضخم الذاتي:** هو تضخم تلقائي خاص بالمجتمعات الرأسمالية ولا يرجع هذا النوع من التضخم لعوامل فائض الطلب وانما الى ارتفاع معدلات الاجور بالنسبة الى معدلات الكفاءة الانتاجية وكما حصل في الولايات المتحدة الامريكية خلال المدة ١٩٥٧-١٩٦٠.

٦. **التضخم الدوري (الحركي):** يعد هذا النوع من التضخم سمة من سمات النظام الرأسمالي اذ يعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية المتجددة كالأزمات الاقتصادية التي تظهر بين مدة وأخرى (Álvarez & Urtasun,2013,1-8).

رابعاً: أنواع التضخم من حيث القطاعات الرأسمالية:

١. **التضخم السلعي:** يصيب هذا النوع من التضخم قطاع انتاج السلع الاستهلاكية وهو يعبر عن زيادة تكاليف انتاج السلع الاستثمارية على الادخار.

٢. **التضخم الربحي:** يحدث هذا النوع من التضخم عندما تتحدد الاسعار من قبل المؤسسات خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق لذا فان ارتفاع الهوامش الربحية تحدث بمعزل عن ارتفاع الطلب او الاجور.

٣. **التضخم الرأسمالي:** هو ذلك النوع من التضخم الذي يحصل في قطاع الاستثمار ويعبر عنه بالزيادة في قيم السلع الاستثمارية على تكاليف انتاجها وبالتالي تتحقق ارباح كبيرة في قطاعي الاستهلاك والاستثمار.

٤. **التضخم الداخلي:** هو ذلك النوع من التضخم الذي يحصل نتيجة لارتفاع تكاليف الانتاج ومن ضمن ذلك اجور العمل وتكاليف المواد الاولية التي تسبب زيادة في تكاليف الانتاج (Gurvich,*et.al.*,2019,249-278).

٥. **التضخم الانفاقي:** هو ذلك النوع من التضخم الذي ينشأ بسبب الزيادة في الانفاق الفردي والعام مما يؤدي الى تضخم انفاقي كبير يتسبب في عجز الميزانية العامة للدولة (De Paula,*et.al.*,2017,183-202).

أسباب التضخم: يمكن حصر العوامل المسببة للتضخم في ثلاثة عناصر أساسية هي:

أولاً: العوامل التي تدفع بالطلب الكلي نحو الارتفاع: يعد السبب الرئيسي لحدوث التضخم بحسب هذه العوامل هو ارتفاع الطلب الكلي على السلع والخدمات وبما يفوق العرض الكلي منها، اذ يعود سبب ذلك في عدم مرونة الجهاز الانتاجي في تغطية فائض الطلب المحلي والذي ينعكس في ارتفاع المستوى العام للاسعار (Dutt & Ros,2007,75-99).

ثانياً: العوامل التي تدفع بالعرض الكلي نحو الانخفاض: يؤكد العديد من الاقتصاديين بان سبب التضخم هو ارتفاع تكاليف انتاج السلع والخدمات ولاسيما اجور العمال وبنسبة تفوق نسبة الزيادة في معدلات الانتاجية، وهذا الامر يدفع المنتجين إلى مواجهة ارتفاع التكاليف بزيادة اسعار السلع والخدمات المنتجة بقصد الحفاظ على مستوى ثابت لارباحهم وهذه الزيادات في المستوى العام للاسعار تؤدي الى ظهور ضغوط تضخمية في الاقتصاد الوطني.

ثالثاً: العوامل المرتبطة بالاختلالات الهيكلية: تعد التغيرات الهيكلية احد اهم الاسباب في ظهور الضغوط التضخمية في البلدان النامية والمتقدمة والمتمثلة في اختلالات هيكل الاسعار او النمو غير المتكافئ بين القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي ينعكس اثرها في الطلب والتي تؤدي الى زيادة الاسعار وظهور مشكلة التضخم (رميسة، ٢٠٢٠، ٢١-٢٢).

الآثار الاقتصادية لظاهرة التضخم:

١. **أثر التضخم في جهاز الاسعار:** يؤدي الارتفاع الحاصل في المستوى العام للاسعار الى ارتفاع الاسعار المطلقة وذلك يعكس اثره في تدهور عمل جهاز الاسعار في تخصيص وتوزيع الموارد في الاقتصاد الوطني الأمر الذي يبعد عمل هذا الجهاز عن الرشادة الاقتصادية (عوض الله والغولي، ٢٠٠٣، ٣٦).

٢. **أثر التضخم في هيكل الانتاج:** يؤدي ارتفاع مستويات الاسعار والاجور والارباح في القطاعات الانتاجية المتخصصة في انتاج السلع الاستهلاكية والكمالية والخدمات الى جذب رؤوس اموال وايدي عاملة اليها على حساب القطاعات الاخرى ولاسيما القطاع الزراعي الامر الذي يجعل القطاع المذكور يتحمل عبء ارتفاع الاجور مما يجعله يعمل بطاقات تشغيلية ضعيفة وربحية منخفضة لا تكفي لتجديد راس المال فيه (النشوان وغانم، ٢٠٠٥، ٢٨).

٣. **أثر التضخم في هيكل التسويق والتوزيع:** يسهم التضخم في تنشيط الدورة التجارية واعمال المضاربة وفيه تفوق اسعار التجزئة على الزيادة في اسعار الجملة او الانتاج ويتجاوز الربح التجاري الربح الصناعي ويتعدد الوسطاء وترتفع نفقات التسويق ويزداد معدل التضخم والاسعار (توما، ٢٠٢٠، ١١).

٤. **اثر التضخم في الجهاز النقدي الداخلي:** يترتب على التضخم ضعف ثقة الافراد في العملة الوطنية اذ تفقد النقود قابليتها على تأدية وظائفها الاساسية كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة ومخزناً لها وذلك يضعف الحافز لدى الافراد على الادخار ويزداد تبعاً

لذلك التفضيل السلعي على النقدي اي يتحول الافراد من الادخار الى الاستهلاك يتبع ذلك تحويل الافراد ارصدتهم النقدية الى اصول حقيقية بشكل ذهب وعملات اجنبية مستقرة القيمة وسلع معمرة وعقارات (عبدالعزيز، ٢٠٠٥، ٣٧).

٥. **أثر التضخم على الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي:** يؤدي التضخم في مرحلة من مراحل تطوره الى زيادة حجم الادخار الاجباري عن طريق ما يحدثه من اعادة في توزيع الدخل الحقيقي بين مختلف الطبقات الاقتصادية الا انه يؤدي الى تقليل حجم المدخرات الاختيارية للأفراد لأن ارتفاع الاسعار بمعدل كبير يؤدي الى تخفيض الدخل الحقيقي مما يقلل من توجه الافراد نحو الادخار ويزيد من توجههم نحو الاستهلاك، وما يترتب على ذلك ارتفاع كلفة الاقتراض فيقل تبعاً لذلك حجم الاستثمارات لاسيما في القطاعات التي لا تحقق معدلات ارباح كبيرة وذلك يعكس اثره في خفض معدلات النمو الاقتصادي (عريقات، ٢٠٠٦، ١٣٦).

٦. **أثر التضخم في ميزان المدفوعات:** يمارس التضخم تأثيراً ضاراً في ميزان المدفوعات يتمثل في انخفاض مقدرة الاقتصاد على التصدير بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج المحلية، ويزداد الميل الحدي للاستيراد بسبب عدم كفاية الانتاج المحلي على اعتبار ان المنتجات الاجنبية تكتسب ميزة معينة كونها ارخص نسبياً من اسعار نظائرها المنتجة محلياً مما يؤدي الى زيادة الطلب على الواردات ويتفاقم العجز في ميزان المدفوعات بسبب استنزاف العملات الاجنبية والاحتياطي الذهبي (الوادي والعيساوي، ٢٠٠٧، ١٦١).

٤ تقدير وتفسير اثر التضخم في النمو الاقتصادي في البلدان العربية عينة البحث للمدة ١٩٩٠-٢٠٢٠

من أجل تقدير وتفسير اثر التضخم في النمو الاقتصادي في بلدان عينة الدراسة وخلال المدة المذكورة آنفا تم اعتماد معدل التضخم X1 كمتغير مستقل، ولغرض دعم النموذج القياسي بمتغيرات مستقلة اضافية تتأثر بالتضخم وتؤثر في معدل النمو الاقتصادي، تم اختيار عدد من هذه المتغيرات وبحسب مفاهيم النظرية الاقتصادية وهي سعر الصرف الاجنبي X2 وقيم العجز في الموازنة العامة للدولة X3 وقيم الدعم الحكومي X4 وقيم القروض X5 بوصفها المتغيرات المستقلة، فيما اعتمدت قيم الناتج المحلي الاجمالي Y كمتغير معتمد في النماذج القياسية المستخدمة في التقدير (الامانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٩٩٠-٢٠٢٠)، وقد تم استخدام عملة الدولار لكافة قيم المتغيرات المذكورة لتلافي استخدام عملات متعددة التي قد تعطي نتائج مَظللة، ولأغراض التقدير والتحليل تم استخدام اختبارات الاستقرارية للكشف عن رتبة تكامل المتغيرات ومن ثم استخدام النموذج المناسب حسب النتائج التي سيتم الحصول عليها وباستخدام البرنامج الاحصائي E-veiws 10 واختباراته كونه يعطي افضل التقديرات الخطية غير المتحيزة والتي غالباً ما تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية (كاظم ومسلم، ٢٠٠٢، ٢-١٦).

وقد كانت النتائج المقدرة كالآتي

أولاً: مصر:

اوضحت الصيغة الخطية في تقدير اثر التضخم في النمو الاقتصادي النتائج الآتية:

$$Y = -0.092 - 0.008X_1 + 0.001X_2 - 8.764X_3 + 0.027X_4 - 0.018X_5$$
$$t^* - (1.242) - (0.519) \quad (6.491) - (3.878) \quad (6.426) - (0.833)$$
$$\overline{R^2} = 0.97 \qquad F=5.783 \qquad D\text{-}W= 1.640$$

بلغت القوة التفسيرية للنموذج المقدر والمتمثلة بقيمة $\overline{R^2}$ بـ 0.97 وهذه النتيجة تعني ان 97% من التغيرات التي تحصل في النمو الاقتصادي في مصر تفسر بواسطة التغيرات التي تحصل في المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج المقدر، واوضحت قيمة F المحسوبة معنوية العلاقة الخطية المفترضة بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة، واوضح اختبار D-W عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم المتغيرات العشوائية، ولم تظهر مشكلة تداخل خطي بين قيم المتغيرات المستقلة بحسب اختبار كلاين.

تشير نتائج النموذج المقدر معنوية متغير سعر الصرف الاجنبي X_2 في التأثير في معدل النمو الاقتصادي، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أنه عندما ترتفع اسعار صرف الجنيه المصري فذلك يعني ان منتجات هذه الدولة تصبح رخيصة الاثمان في الاسواق الخارجية وبذلك تزداد الكميات المطلوبة منها وتزداد الصادرات وعوائد البلد من العملات الاجنبية التي تسهم في تحفيز الاستثمارات المحلية، وذلك يعكس اثره في رفع معدل النمو الاقتصادي فيها (الفخري، ٢٠٠٦، ١١٤)، واوضحت نتائج التقدير معنوية متغير العجز في الموازنة العامة للدولة X_3، والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية وتفسر ذلك هو أن انخفاض العجز في الموازنة العامة للدولة يصاحب عادة انخفاض في معدلات التضخم وذلك يسهم في زيادة قيم التخصيصات الاستثمارية اللازمة لتنمية وتطوير قطاعات الاقتصاد الوطني، الامر الذي يعكس اثره في تزايد انتاج

وصادرات القطاعات المذكورة التي تكون احد اهم نتائجها رفع معدل النمو الاقتصادي للدولة قيد الدرس (Catao & Terrones, 2005,529-554)، واوضحت نتائج التقدير معنوية متغير الدعم الحكومي X_4 في التأثير في معدل النمو الاقتصادي، وهذه النتيجة اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية، وتفسير ذلك هو أن الدعم الذي تمنحه الحكومات لقطاعاتها الاقتصادية يعد من العوامل المحفزة لزيادة الانتاج والانتاجية ويسهم في تحسين مدخولات المنتجين ويرفع مستوياتهم المعاشية وهو الامر الذي يعكس اثره في زيادة الانتاج ولاسيما من المنتجات التي تشهد اسعارها دعماً حكومياً وذلك يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي للبلد (عاصم وآخرون، ٢٠٠٤، ٢٣-٢٥)، ولم تظهر معنوية متغير معدل التضخم X_1 في التأثير في معدل النمو الاقتصادي إذ يكمن سبب ذلك في عدم استجابة الموارد الاقتصادية في مصر للتغيرات التي تحصل في معدل التضخم فضلاً عن عدم تطبيق صناع السياسة الاقتصادية في مصر توجيهات وسياسات صندوق النقد والبنك الدولتين اللتان تهدفان إلى رفع معدلات التضخم في البلدان النامية ومنها مصر (غزال، ٢٠٠٣، ٢٠٤)، كذلك لم تظهر معنوية متغير قيم القروض X_5 وهذه النتيجة اتفقت مع دراسة كل من Chener وAdelman التي اشارت إلى ان هذه القروض عادة ما توظف في مشاريع غير انتاجية (استهلاكية، تجارية، قطاع الانتاج الاولي) مما فقدت قابليتها في حفز الانشطة الاستثمارية والانتاجية واصبح هذا المتغير لا يسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي في الدولة قيد البحث (الجومرد وآل علي، ١٩٩٣، ٧١).

ثانياً: تونس:

اعطت الصيغة الخطية افضل النتائج في تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والنمو الاقتصادي في تونس وكالآتي:

$$Y= -0.330 + 0.104X_1 – 0.061X_2 + 0.012X_3 – 0.010X_4 – 0.131X_5$$
$$t^* - (8.825) \quad (22.410) \quad - \quad (5.266) \quad (15.442) \quad -(15.724) – (15.396)$$
$$\overline{R^2} = 0.98 \qquad F= 27.526 \qquad D\text{-}W=1.384$$

بلغت القوة التفسيرية للنموذج المقدر والمتمثلة بقيمة $\overline{R^2}$ بـ 0.98 وهذه النتيجة تعني ان 98% من التغيرات التي تحصل في النمو الاقتصادي في تونس تفسر بواسطة التغيرات التي تحصل في المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج المقدر، واوضحت قيمة F المحسوبة معنوية العلاقة الخطية المفترضة بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة، واوضح اختبار D-W عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم المتغيرات العشوائية، ولم تظهر مشكلة تداخل خطي بين قيم المتغيرات المستقلة بحسب اختبار كلاين.

تشير نتائج النموذج المقدر إلى معنوية متغير معدل التضخم X_1 في التأثير في معدل النمو الاقتصادي، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير خالفت مفاهيم النظرية الاقتصادية ويعزي سبب ذلك في الاصدار النقدي الجديد في تونس، وفي هذا الشأن يؤكد العديد من صناع السياسات الاقتصادية بأن ارتفاع معدلات التضخم في البلدان النامية دون نسبة ٢٠% تعد ضرورية لتحقيق مسارات النمو والتنمية الاقتصادية فيها لأن أثر ذلك ينعكس في رفع معدلات الادخار والاستثمار التي تظهر نتيجة للزيادة في معدلات الانتاجية والفائض الاقتصادي، واوضحت نتائج التقدير معنوية متغير سعر الصرف الاجنبي X_2 في التأثير في معدل النمو الاقتصادي، والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في أن خفض سعر صرف العملة المحلية (رفع قيمتها) يؤدي إلى خفض اسعار السلع المستوردة بالعملة المحلية لذا تزداد الكميات المستوردة من مدخلات عوامل الانتاج وذلك يؤدي إلى زيادة الانتاجية ورفع معدل النمو الاقتصادي، واوضحت نتائج التقدير معنوية متغير العجز في الموازنة العامة للدولة X_3 والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير خالفت مفاهيم النظرية الاقتصادية إذ يعود سبب ذلك في اعتماد الاقتصاد التونسي على نظام الاصدار النقدي الجديد لكونه الوسيلة المفضلة لتمويل ميزانيتها لعجز جهازها الضريبي على تغطية احتياجاتها التنموية الامر الذي جعل هذا المتغير يعطي نتائج خالفت مفاهيم النظرية الاقتصادية (الطائي، ٢٠٢١، ١٢٢-١٤٠)، واوضحت نتائج التقدير معنوية متغير الدعم الحكومي X_4 والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير خالفت مفاهيم النظرية الاقتصادية وتفسير ذلك هو أنه على الرغم من قيام الحكومة التونسية بتقديم الدعم لمنتجيها ألا أنه لن يسهم في رفع معدل نموها الاقتصادي فقد يكون سبب ذلك هو منافسة المنتجات الاجنبية لمنتجاتها المحلية من حيث النوعية والسعر أو قد تكون قيم الدعم منخفضة إلى الحد الذي لا يجعل هذا المتغير يسهم في رفع معدل نموها الاقتصادي (الطائي، ٢٠١٥، ٩٥)، واوضحت نتائج التقدير معنوية متغير القروض X_5 في التأثير في معدل النمو الاقتصادي، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير خالفت مفاهيم النظرية الاقتصادية وتفسير ذلك هو ان القروض التي تمنحها الدولة غالباً ما تكون موجهة نحو تطوير مشاريع معينة او قد تستغل في تنمية وتطوير مشاريع غير انتاجية او خدمية مما جعل هذا المتغير لا يسهم في رفع النمو الاقتصادي في البلد قيد الدرس.

ثالثاً: الاردن:

أعطت الصيغة الخطية في تقدير اثر التضخم في النمو الاقتصادي في الأردن افضل النتائج الاتية:

$Y = -14.809 + 1.855X_1 + 14.526X_2 + 5.214X_3 \quad -0.111X_4 - 0.985X_5$

t* - (1.429) (2.633) (1.499) (7.937) -(0.391) -(2.404)

$\overline{R^2} = 0.77$ F=7.657 D-W = 1.547

بلغت القوة التفسيرية للنموذج المقدر والمتمثلة بقيمة $\overline{R^2}$ بـ 0.77 وهذه النتيجة تعني ان 77% من التغيرات التي تحصل في النمو الاقتصادي في الاردن تفسر بواسطة التغيرات التي تحصل في المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج المقدر، واوضحت قيمة F المحسوبة معنوية العلاقة الخطية المفترضة بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة، واوضح اختبار D-W عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم المتغيرات العشوائية، ولم تظهر مشكلة تداخل خطي بين قيم المتغيرات المستقلة بحسب اختبار كلاين.

تشير نتائج النموذج المقدر إلى معنوية متغير معدل التضخم X_1 في التأثير في معدل النمو الاقتصادي والاثارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير خالفت مفاهيم النظرية الاقتصادية واتفقت مع نتائج دراسات العديد من الاقتصاديين اللذين اكدوا بأن التمويل التضخمي يصاحب دائماً معدلات النمو الاقتصادي كما هو الحال في اليابان للمدة ١٩٣٣-١٩٣٥ وتجربة الهند في خطتها الخمسية للمدة ١٩٥١-١٩٥٦ إذ اكدت نتائج هذه الدراسات على ان ارتفاع معدلات التضخم تعد ضرورية لتحقيق مسارات النمو والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية والمتقدمة لأن أثر ذلك ينعكس في رفع معدلات الادخار والاستثمار التي تظهر نتيجة للزيادة في معدلات الانتاجية والنمو الاقتصادي (Hodrab,*et.al.*,2016,765-775)، اوضحت نتائج التقدير معنوية العجز في الموازنة العامة للدولة X_3 في التأثير في النمو الاقتصادي والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير خالفت مفاهيم النظرية الاقتصادية وتفسير ذلك هو أن العجز في الموازنة العامة للأردن غالباً ما يتم تمويله بالتضخم وذلك لعدم كفاية موارد التمويل المحلية بسبب عجز جهازها الضريبي عن اسعاف احتياجاتها التنموية وذلك يؤدي إلى اعادة توزيع الدخول بالصيغة التي يزداد معها حجم الانفاق الاستثماري في قطاعاتها الاقتصادية من خلال تمويل مشاريع جديدة او استغلال موارد معطلة بحيث يتولد عنها دخول حقيقة اضافية تؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي (Adayleh,2017,12-13)، واوضحت نتائج التقدير معنوية متغير قيم القروض X_5 في التأثير في النمو الاقتصادي والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير خالفت مفاهيم النظرية الاقتصادية إذ يعود سبب ذلك في كون مبالغ القروض لا تستخدم في مجالات تنموية بل في شراء العقارات أو المضاربة التي لا ينتج عنها نمو اقتصادي، فضلاً عن عزوف اغلب رجال الاعمال عن الاقتراض لأسباب عديدة منها ارتفاع كلفة الاقراض وتعدد الاجراءات الادارية اللازمة للحصول عليه الامر الذي جعل هذا المتغير لا يسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي في الاردن (Steuerle,2010,65-72)، ولم تظهر معنوية كل من متغير سعر الصرف الاجنبي X_2 وقيم الدعم الحكومي X_4 لعدم مقدرة هذين المتغيرين من اجتياز الاختبارات الاحصائية.

الاستنتاجات:

١. يعد الخلل في هيكلية اقتصادات دول عينة البحث أحد أهم الاسباب التي ادت إلى ظهور مشكلة التضخم وانعكاساته في معدل نموها الاقتصادي.

٢. تعثر السياسة النقدية في بلدان عينة البحث وعدم تكاملها مع اهداف النشاط الاقتصادي كالإنتاج والاستهلاك والاستثمار مما ادى إلى زيادة الكميات المعروضة من النقود مقابل تدني كفاءة اداء الجهاز الضريبي الامر الذي رفع معدلات التضخم وانعكست آثاره في نموها الاقتصادي.

٣. تعد بلدان عينة البحث مستورده لأغلب انواع المنتجات مما جعلها تعاني من عجز دائم في موازين مدفوعات وذلك ادى إلى تغير الاسعار النسبية للمنتجات المستوردة مقارنة بنظائرها المحلية التي اصحبت ارخص سعراً إلا انها عمقت الضغوط التضخمية وسربت قدر كبير من العملات الصعبة إلى الخارج.

٤. اوضحت نتائج الجانب العملي أن متغيري الدعم السعري والقروض اهم المتغيرات التي تسهم في رفع معدل التضخم من خلال تأثيرهم في عدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ومدخولات المستهلكين وعوائد المنتجين لذا فإن هذين المتغيرين على الرغم من دورهم في تحقيق النمو الاقتصادي الا انها يسهمان في رفع معدل التضخم.

٥. اوضحت نتائج التقدير معنوية متغير التضخم في تونس والاردن ومعنوية متغير سعر الصرف الاجنبي X2 في مصر ومعنوية متغير العجز في الموازنة العامة X3 في جميع دول عينة البحث ومعنوية متغير الدعم X4 في مصر وتونس ومعنوية متغير القروض X5 في تونس والاردن ولم تظهر معنوية بقية متغيرات النموذج المقدر في دول عينة البحث.

التوصيات:

١. وضع سياسة هادفة لتصحيح الخلل المتجذر في اقتصادات دول عينة البحث وزيادة قيم التخصيصات الاستثمارية للمشاريع الانتاجية لما لذلك من دور بالغ الاهمية في زيادة قيم الناتج المحلي الاجمالي وكبح معدلات التضخم وخفض الانفاق غير المبرر اقتصادياً واجتماعياً.

٢. تنويع قنوات توريد الدخل من خلال تنويع الانتاج المحلي والحد من الاستيراد الاجنبي الذي يسهم بتأثير غير ايجابية في الموازنة العامة للدولة المستوردة لأنه يصطحب معه التضخم المستورد إليها.

٣. توفير المناخ الملائم لدخول شركات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى دول عينة البحث ومنح امتيازات وحوافز تشجيعية للمنتجين المحليين وتطوير البنى التحتية وبالصيغة التي يسهل تنفيذ المشاريع الانتاجية فيها.

٤. اعتماد سياسة الحماية التجارية بهدف الحد من منافسة المنتجات الاجنبية لنظائرها المحلية وفسح المجال امام الصناعة الوطنية بالنشوء على اسس ثابتة مع الاخذ بنظر الاعتبار توفير كل مقومات النجاح لها لدورها المهم في رفع معدل النمو الاقتصادي.

٥. تفعيل سياسة سعر الصرف وخفض اسعار الفائدة المفروضة على القروض بهدف تمكين رجال الاعمال من التوسع في توظيف اموالهم في مشاريع منتجة بدلاً من استخدامها في المجالات العقارية والمضاربة.

المصادر العربية والأجنبية:

١. الامانة العامة لجامعة الدول العربية ٢٠٢٢، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٠-٢٠٢٢، دار الفجر، ابو ظبي.
٢. توما، عمر، ٢٠٢٠، علاقة التسويق بالادارات الاخرى، على الموقع الالكتروني، www.the-points.com .
٣. الجراح، محمد بن عبدالله، ٢٠١١، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية "دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٧، العدد الاول، سوريا.
٤. الجومرد، اثيل عبد الجبار ورضا صاحب ابو حمد آل علي، ١٩٩٣، اثر القروض الخارجية على معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية، دراسة تحليلية قياسية للفترة ١٩٦٩-١٩٨٨، مجلة تنمية الرافدين، العدد٤٠، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
٥. خضور، عفراء علي، ٢٠١٥، دراسة تحليلة للتضخم وأثره على الميزان التجاري في سوريا خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٢، اطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا.
٦. رميسة، أقشيش، ٢٠٢٠، تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ١٩٨٧-٢٠١٨، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر.
٧. السالم، احمد جبر سالم وطالب هاشم جبار وطالب حسن جواد، ٢٠١٩، العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في السعودية (١٩٩٠-٢٠١٧): دراسة قياسية، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد ٨، العدد ٣١، جامعة كربلاء.
٨. الطائي، رحال صبحي قاسم، ٢٠١٥، اتجاهات التجارة الخارجية الزراعية في بلدان نامية مختاره بظل تأثير متغيرات اقتصادية دولية معاصره للفترة ١٩٨٥-٢٠١٣، رسالة ماجستير، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل.
٩. الطائي، مؤمن لازم يحيى، ٢٠٢١، واقع التضخم في الاقتصاد العراقي وأثره في النمو الزراعي للمدة ١٩٩٠-٢٠١٨، رسالة ماجستير، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل.
١٠. عاصم، سعد عبدالله مصطفى ومحمد عبد الكريم منهل العقيدي وصادق جمعة الشيخ، ٢٠٠٤، المستلزمات الزراعية في العراق، رؤية مستقبلية للتجهيزات الزراعية بين الواقع والطموح، دراسة مقدمة إلى وزارة الزراعة، بغداد.
١١. عبد العزيز، طيبة، ٢٠٠٥، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر للفترة ١٩٩٤-٢٠٠٣، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بو علي، الجزائر.
١٢. عريقات، حربي محمد موسى، ٢٠٠٦، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن.
١٣. عوض الله، زينت واسامة محمد الغولي، ٢٠٠٣، اساسيات الاقتصاد التقديري والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، المجلد ١، الطبعة الاولى، بيروت.
١٤. غزال، قيس ناظم، ٢٠٠٣، اثر العولمة في الاداء الزراعي في بلدان نامية مختارة، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
١٥. الفخري، عمر هشام صباح، ٢٠٠٦، اثر سياسات منظمة التجارة العالمية في الصادرات الاجمالية والمصنعة في مجموعة مختاره من البلدان النامية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
١٦. كاظم، اموري هادي وباسم شليبة مسلم، ٢٠٠٣، القياس الاقتصادي المتقدم النظرية والتطبيق، مكتبة دنيا الامل، بغداد.
١٧. مصطفى، ايمان محمد عبداللطيف، ٢٠٢٠، العلاقة بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي-بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة ١٩٦١-٢٠١٨، المجلد ٢١، العدد٣، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر.

١٨. النشوان، عثمان بن سعد وعادل محمد خليفة غانم، ٢٠٠٥، اثر التضخم على الانتاجية المتوسطة للاستثمارات الزراعية في المملكة العربية السعودية، المجلد ٦، العدد١١، مجلة جامعة الملك سعود، السعودية.
١٩. الوادي، محمود حسن وكاظم جاسم العيساوي، ٢٠٠٧، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الاولى، الاردن.

1- Adayleh, radi, M, 2017, Determinants of Inflation in Jordanian Economy: Fmols Approach, Journal of Internet Banking and Commerce, 23.(2). Washington DC.
2- Álvarez, L. J., & Urtasun, A., 2013. Variation in the cyclical sensitivity of Spanish inflation: an initial approximation. Economic Bulletin, (JUL). https://econpapers.repec.org/article/bdejournl/y_3a2013_3ai_3a07_3an_3a02.htm
3- Bhattacharya, Rudrani and Abhijit sen Gupta, 2015, Food Inflation in India: Causes and Consequerices, Working Paper No. 2015-151, National Institute of public Finance and Policy, New Delh, India.
4- Catao, L. A., & Terrones, M. E., 2005, Fiscal deficits and inflation. Journal of Monetary Economics, 52(3). https://ideas.repec.org/a/eee/moneco/v52y2005i3p529-554.html
5- De Paula, L. F., Fritz, B., & Prates, D. M., 2017, Keynes at the periphery: Currency hierarchy and challenges for economic policy in emerging economies. Journal of Post Keynesian Economics, 40(2). https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/01603477.2016.1252267
6- Drábek, Z., Janáček, K., & Tůma, Z., 1994, Inflation in the Czech and Slovak Republics, 1985-1991. Journal of Comparative Economics, 18(2). https://ideas.repec.org/a/eee/jcecon/v18y1994i2p146-174.html
7- Dutt, A. K., & Ros, J., 2007, Aggregate demand shocks and economic growth. Structural Change and Economic Dynamics, 18(1). https://ideas.repec.org/a/eee/streco/v18y2007i1p75-99.html
8- Gurvich, I., Lariviere, M., & Moreno, A., 2019, Operations in the on-demand economy: Staffing services with self-scheduling capacity. In Sharing economy, Springer, Cham. USA.
9- Gylfason, T., & Lindbeck, A., 1982, The political economy of cost inflation. Kyklos, 35(3). https://ideas.repec.org/a/bla/kyklos/v35y1982i3p430-455.html
10- Hodrab, R., Maitah, M., & Smutka, L., 2016, The effect of information and communication technology on economic growth: Arab world case. International Journal of Economics and Financial Issues, 6(2). https://ideas.repec.org/a/eco/journ1/2016-02-53.html https://repository.up.ac.za/bitstream/handle/2263/65494/Louw_Econometric_2018.pdf?sequence=1
11- Louw, Marlen, 2017, An Econometric Analysis of Food Inflation in South Africa, Department of Agricultural Economics, Extension and Rural Development.
12- Mekonen, Endalkachew Kabtamu, 2020, Agriculture sector Growth and Inflation in Ethiopia: Evidence from Autoregressive Distributed Lag Model, Open Journal of Business and Management, No.8. https://www.scirp.org/journal/paperinformation.aspx?paperid=103392
13- Nell, K. S., 2004, The structuralist theory of imported inflation: an application to South Africa. Applied Economics, 36(13). https://sci-hub.se/10.1080/0003684042000204467
14- Steuerle, C. E. 2010, Taxes, Loans and Inflation: How the Nation's Wealth Becomes Misallocated. Brookings Institution Press. https://www.brookings.edu/book/taxes-loans-and-inflation/